### عدد السكان وصل إلى 28 مليون نسمة مع معدل نمو 2.9 في المئة سنوياً خلال العام الماضي

# «بيتك للأبحاث»: 26.5 مليار دولار حجم الإنفاق على الرعاية الصحية في السعودية

الانفاق الصحي

معدلات النمو السكاني

توقع تقرير صادر عن شركة «بيتك للأبحاث» بأن يلامس حجم الانفاق على الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية 26.5 مليار دولار في 2012 بزيادة مقدارها 11.3 مليار دولار عن 2008، وذلك مع النمو السكاني السريع بمعدل 2.9 في المئة سنويا ليصل عدد السكان اليوم في المملكة إلى 28 مليون نسمة، ومدفوعا بالنمو الاقتصادي السعودي بوتيرة قوية بمتوسط يصل إلى 6 في المئة سنويا، مع مؤشرات لاستمرار النمو والأداء الاقتصادي المميز بدعم القطاع النفطي، وتنويع القطاعات غير النفطية، حيث أن الاقتصاد هو أحد أهم العوامل وراء زيادة الانفاق على الرعاية الصحية، وفيما يلي تفاصيل التقرير:

بلغ إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية نحو 15.2 مليار دولار في 2008 ومن المتوقع أن تلامس 26.5 مليار دولار في 2012، ويمكن أن يتم اعتبار التزايد السريع في عدد سكان المملكة، والذي يؤدي إلى مجاوزة الطلب لحجم المعروض، بمثابة المحرك الرئيس لقوة زخم النمو في القطاع الصحي.

علاوة على ذلك، فإن البلاد لديها أحد أعلى المعدلات عالميا فيما يتعلق بالإصابة بأمراض العصر، مثل مرض السمنة وداء السكري وارتفاع ضغط الدم. وعلى هذا، فمن المتوقع أن يؤدي الإنتشار السريع للأمراض المعاصرة إلى تعزيز جوهري في الإنفاق على تطوير خدمات الرعاية الصحية ذات الصلة.

يأتي معدل الزيادة السكانية في المملكة العربية السعودية كأحد أسرع معدلات النمو السكاني في العالم، ويقدر إجمالي عدد السكان في عام 2012 بـ 28 مليون نسمه تقريبا، ويمثل الشباب الغالبية العظمى من السكان، حيث يبلغ من تتجاوز أعمارهم الـ 65 عاما ما نسبته 2.4 في المئة فقط من إجمالي تعداد السكان. ويشكل الإناث نسبة 46 في المئة من إجمالي السكان، وهي نسبة أقل بصورة كبيرة عن نسبة السكان الذكور البالغة 54 في المئة ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هناك عددا كبيرا من الذكور الوافدين الذين يعملون في البلاد.

كما انخفضت معدلات الوفيات في البلاد بصورة سريعة في الفترة ما بين عام 1970 إلى 1990، واستمرت في التحسن خلال العقود الأخيرة. وقد لوحظ أن هناك تحول تدريجي أيضا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والذي يشمل أكثر من نسبة 85 في المئة من إجمالي السكان.

يمكن اعتبار تسارع النمو السكاني في المملكة العربية السعودية كأحد أهم المقومات لانتعاش قطاع الرعاية الصحية، كما يمكن أيضا اعتبار معدل النمو السكاني في المملكة كأحد أسرع معدلات النمو في العالم، حيث من المتوقع أن يشهد النمو السكاني في الفترة بين 2000 و2015، متوسط معدل نمو بنسبة 2.9 في المئة سنويا، وهو معدل أسرع بكثير من معظم البلدان الأخرى، وفي اعتقادنا أن مثل هذا النمو سوف يحفز ويدعم الطلب على خدمات المستشفيات وصناعة الدواء والأجهزة والمستحضرات الطبية.

ومن بين الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى ارتفاع نفقات الرعاية الصحية في المملكة هو زيادة حالات الإصابة بأمراض العصر والأمراض المزمنة. ومن بين العوامل التي أدت إلى زيادة معدل انتشار الأمراض المزمنة في البلاد: قوة النمو الاقتصادي واتجاه السكان للعيش في المناطق الحضرية بصورة سريعة وقلة القيام بأنشطة أو تمارين بدنية بالإضافة إلى الأنظمة الغذائية غير الصحية.

ومضى التقرير تعد قوة نمو الاقتصاد السعودي بمثابة أحد أهم العوامل الكامنة وراء زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، وبعد أن نما الاقتصاد بوتيرة قوية بمتوسط يتراوح عند 6 في المئة سنويا على مدار العقد الماضي، فإننا نرى أن الاقتصاد السعودي سيواصل أدائه المتميز في المستقبل، وذلك بدعم من قوة القطاع النفطي في المملكة بالإضافة إلى السعي المتواصل للحكومة بهدف تنويع الإقتصاد ليشمل القطاعات غير النفطية الأخرى مثل القطاع الصناعي والبناء والتشييد وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات المصرفية والمالية وقطاع النقل.

ولا يزال الإعلان الأخير عن ميزانية عام 2013 يعكس تركيز الحكومة على استراتيجية طويلة الأجل في مجال التنمية التي تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشير توقعاتنا إلى أن الإيرادات الحكومية البالغة 1.147 تريليون ريال سعودي تستند إلى حساب متوسط أسعار النفط عند 110 دولارات للبرميل والتي سوف تمكن الحكومة من زيادة الإنفاق الجاري بمعدل 1.9 في المئة وزيادة الانفاق الرأسمالي بنسبة 2.3 في المئة خلال عام 2013.

تولي حكومة المملكة دعمها الكامل لنظام الرعاية الصحية لديها. ودائما ما كانت تقوم حكومة البلاد بإجراء استثمارات كبيرة في البنية التحتية للرعاية الصحية على مدار الـ 25 عاما الماضية مثل بناء المستشفيات والعيادات والتوعية بأحدث الأساليب والطرق العلاجية والوقائية للتصدي والحد من انتشار الأمراض المعدية.

وقد تحسنت مؤشرات الرعاية الصحية مثل متوسط العمر المتوقع ومعدل وفيات الرضع، ومعدلات وفيات الأمهات إلى حد كبير على مدى العقود الماضية. وتعد الرعاية الصحية من بين القطاعات ذات الأولوية في خطة التنمية الخمسية الحالية للحكومة. ويمكن تفسير أهمية الدعم الحكومي في مجال الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية إلى حقيقة أن الإنفاق العام يمثل حاليا ما يقرب من 75 في المئة من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في البلاد.

تشهد نسبة انتشار المرض في المملكة العربية السعودية تحولا سريعا من الأمراض المعدية إلى الأمراض المزمنة وأمراض العصر، مما يتطلب تكاليف أعلى بكثير فيما يتعلق بالرعاية الصحية، ويقدر إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في المملكة بـ 26.5 مليار دولار «وهو ما يمثل 4.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي» في عام 2012، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 29.4 مليار دولار «4.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي» خلال هذا العام 2013.

ويمثل إنفاق القطاع العام على الرعاية الصحية الجزء الأكبر من إجمالي الإنفاق الصحي « يتراوح ما بين 76 إلى 80 في المئة» وأصبح ذلك تحديا كبيرا يواجه وزارة الصحة حيث تتزايد صعوبة مواصلة تمويل الوزارة للخدمات الصحية من خلال القطاع العام مثلما كان يحدث في السابق.

وبالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل زيادة عدد السكان من الأشخاص المعالين بما في ذلك كبار السن، يتطلب الانتشار السريع للأمراض المعدية وارتفاع معدل حالات الإصابة بالسرطان أن يكون هناك زيادة في الإنفاق على الخدمات الصحية المقدمة حاليا. وسوف تتطلب هذه الخدمات الاستمرار في المزيد من الإنفاق أيضا نتيجة لزيادة مضاعفات هذه الأمراض. وعلى هذا النحو، من المتوقع أن يلعب القطاع الخاص دورا أكبر في تمويل مشاريع الرعاية الصحية في المستقبل.

يعتمد الاقتصاد السعودي اعتمادا كبيرا على صادرات النفط الخام. ويمثل القطاع النفطي نحو 75 في المئة من إيرادات الموازنة، و45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و90 في المئة من عائدات التصدير. وعلى هذا، يرتبط الأداء الاقتصادي للمملكة ارتباطا مباشرا بارتفاع أو انخفاض الأسعار العالمية للنفط. وحيث إن عملية تمويل الرعاية الصحية تتم إلى حد كبير من قبل الحكومة، فيمكن لأي انخفاض جوهري في أسعار النفط في المستقبل أن يؤثر على إيرادات الحكومة السعودية مما يؤثر بدوره على الإنفاق على الرعاية الصحية.

لا تنتج السعودية عددا كافيا من المهنيين الطبيين لتقديم الرعاية الصحية والطبية لسكان البلاد. وبالتالي، يشكل الموظفون الأجانب غالبية الكادر الطبي في البلاد، إذا أن ما يقرب من 80 في المئة من الأطباء وأكثر من 70 في المئة من موظفي التمريض من أصول أجنبية. وعلى الرغم من أن الحكومة تدعم التعليم الطبي لزيادة جودة وكمية المهنيين الطبيين إلا أن عدد الخريجين المتخصصين في المجال الطبي مستقبلا يبدو من غير المحتمل أن يواكب الزيادة السكانية في البلاد. وبالتالي، فإن الاعتماد على الأطباء والممرضين الأجانب سيستمر على الأقل في المستقبل القريب.

هناك تحد كبير يواجهه مقدمو خدمات الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية وهو حقيقة أن عددا كبيرا من مواطني المملكة يسافرون إلى الخارج لتلقي العلاج، حيث نجد بلدانا مثل الهند وتايلند وسنغافورة وماليزيا والفلبين توفر العلاج بمستوى عالمي وبأسعار اقل بكثير من تلك الموجودة في السعودية، وبعيدا عن بلدان جنوب آسيا، من المتوقع أيضا أن تصبح دبي مركزا رئيسيا للسياحة العلاجية. وعلى هذا النحو، يمكن لعدد كبير من المرضى أن يختار السفر إلى وجهات مجاورة إما بسبب انخفاض تكاليف العلاج أو أن الأسلوب العلاجي اكثر تخصصا.

## السعودية ستواصل الإصلاحات لدعم القطاع الخاص

قال التقرير ان المملكة العربية السعودية، التي تعرف بارتفاع دخل الفرد فيها بالإضافة إلى سرعة نمو عدد السكان شهدت تحسنا مطردا في مؤشرات الرعاية الصحية مثل معدل وفيات الأطفال الرضع ومتوسط العمر المتوقع على مدى الأعوام الماضية. وبالرغم من ذلك، فقد زادت الاصابة بامراض العصر، مثل مرض السمنة وداء السكري جنبا إلى جنب مع تزايد نصيب الفرد من الدخل واستقرار نمط الحياة. وفي الوقت الذي يتم فيه تمويل معظم هذا المصروفات والنفقات من قبل الحكومة «اكثر من 70 في المئة من إجمالي ما يتم انفاقه»، نجد أن مشاركة القطاع الخاص قد زادت أيضاً في السنوات الأخيرة، وإن كان بوتيرة بطيئة. ويرجع ذلك إلى حد كبير نتيجة للإصلاحات التنظيمية والرقابية التي تنتهجها حكومة البلاد. وقد ادت مواصلة الاستثمار الحكومي من جانب الحكومة بالإضافة إلى القطاع الخاص إلى تحسن البنية التحتية للرعاية الصحية في البلاد، إلا انها لا تزال متأخرة عند المقارنة بمعايير الأسواق المتقدمة.

ولا يزال نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية والنفقات الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أدنى من معدلاتها في الاقتصادات المتقدمة. وتتوقع زيادة الطلب على الرعاية الصحية في المملكة كنتيجة لسرعة النمو السكاني وارتفاع مستويات الدخل وزيادة انتشار وتغلغل التامين وزيادة انتشار أمراض العصر.

ومع ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وما يترتب عليها من عبء إضافي على ميزانية البلاد، فإننا نتوقع من الحكومة السعودية مواصلة الإصلاحات والإجراءات الفعالة من أجل تشجيع مشاركة القطاع الخاص. وعلى هذا النحو، فإننا نعتقد ان قطاع الرعاية الصحية السعودي يوفر فرصا استثمارية جيدة في ظل تسارع وتيرة الإصلاحات.

### دول الخليج تدرس تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 2015

## «إرنست ويونغ»: السعودية أكبر جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي

قال رئيس خدمات استشارات الضرائب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة إرنست ويونغ شريف الكيلاني إن دول مجلس التعاون الخليجي تدرس مجتمعة إمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة بحلول عام 2015، وسيؤثر هذا القرار في المشهد الضريبي في المنطقة بأسرها.

وأوضح ان أحد العوامل التي ترسم المشهد المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتمثل في معدلات الضريبة المنخفضة المفروضة على الشركات والسائدة في العديد من البلدان، إذ يبلغ معدل الضريبة الساري على الشركات في قطر 10 في المئة، وفي سلطنة عمان 12 في المئة، وفي العراق والكويت 15 في المئة، وفي السعودية 20 في المئة.

واضاف خلال مشاركته في مؤتمر «إرنست ويونغ للضرائب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2013»، «الحاجة إلى سياسات ضريبية فعّالة باتت تخلق بيئة ضريبية متزايدة التحديات في العديد من البلدان، إذ يجري طرح معايير امتثال ضريبي أكثر صرامة من الهيئات الضريبية».

أوضح شريف أن السعودية قامت بخفض معدلات الضرائب، وتسهيل ملكية الأجانب للمشاريع والاستثمارات داخل المملكة بشكل كبير، ما ساعد المملكة لتصبح أكبر وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي.

من جهتها، تواظب الكويت على تطوير بيئتها الضريبية بشكل مطرد لتسهيل التجارة داخل المنطقة، إذ تعفي الشركات المملوكة من دول مجلس التعاون الخليجي من دفع الضرائب السارية، في حين يطبق على الشركات الأجنبية معدل ضرائب يبلغ 15 في المئة، بانخفاض كبير عن معدل الضريبة السابق الذي بلغ 55 في المئة.

وأشار إلى أن قطر أيضاً شهدت تغييرات كبيرة في الآونة الأخيرة، إذ بدأت اعتبارا من فبراير 2013 بتطبيق 53 اتفاق ازدواج ضريبي، مع وجود 28 اتفاقا آخر لم يدخل حيز التنفيذ بعد، ولا يوجد في الوقت الحاضر أي تعديلات مرتقبة في القوانين الضريبية في قطر، في حين أنه يسري العمل بالقوانين القائمة بشكل كامل.

توقع الخبراء المشاركون في مؤتمر «إرنست ويونغ للضرائب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2013»، الذي عقد في هونغ كونغ أخيرا، أن يسهم خفض معدلات الضرائب المفروضة على الشركات من حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأشاروا إلى أنه نتيجة لانخفاض عمليات تحصيل الضرائب، بدأت الهيئات الضريبية في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدرس وتطبيق بعض التغييرات في السياسة الضريبية ومتطلبات الامتثال، التي يرجّح أن تؤثر بشكل كبير في بيئات الضرائب المحلية.

وناقش المؤتمر مجموعة واسعة من المواضيع، شملت زيادة التركيز على التسعير التحويلي، وأهمية قواعد معدلات رأس المال، والضريبة المستقطعة من غير المقيمين، وتفسير قانون الضرائب، والاعتبارات المتعلقة بالإعفاءات الضريبية، وضرائب القيمة المضافة، والجمارك وضرائب المبيعات في المنطقة والاتفاقات الضريبية.

وتعتبر الإمارات ثاني أكبر وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي بعد السعودية، إذ ارتفعت نسبة اتفاقات الإزدواج الضريبي الموقعة بين دولة الإمارات وغيرها من البلدان بنسبة تزيد على الـ40 في المئة خلال الأعوام الأربعة الماضية، ومن المتوقع مواصلة هذا التوجه.

## «ساما»: السعودية تحقق تقدماً في مكافحة غسيل الأموال

قال نائب محافظ مؤسسة النقد الدكتور عبدالرحمن الحميدي ان السعودية أحرزت تقدماً ملموساً في إجراءاتها لمكافحة غسل الأموال وذلك في إطار عملية المتابعة اللاحقة لعملية التقييم الدولي المشترك.

واضاف ان عمليات غسل الأموال شهدت على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في تنوع وتعدد الأساليب المستخدمة في تنفيذها مما أدى إلى توسع حجم نشاط هذا النوع من الجرائم. وتعاني الدول المتقدمة والنامية منها، إلا انها تشيع في الدول التي يضعف فيها الامن أو تعاني من ضعف في اقتصاداتها، وفي انظمتها القضائية والرقابية.

واضاف ان من أبرز الآثار السلبية لهذه الظاهرة هروب الأموال للخارج، وخسارة الإنتاج أهم عناصره وهو رأس المال مما يعيق إنتاج السلع والخدمات فترتفع البطالة ويقل الادخار. ويفقد المستثمرون ثقتهم بالنظام الاقتصادي والتشريعات المنظمة له، وتنشأ بيئة طاردة للاستثمار، وينعكس ذلك كله على النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي للمجتمع.

## «موديز» تخفض التصنيف الائتماني لودائع 5 بنوك مصرية

شعار موديز

ليماسول - «رويترز»: خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني للودائع بالعملة المحلية لخمسة بنوك مصرية؛ هي البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك القاهرة والبنك التجاري الدولي وبنك الإسكندرية.

وتاتي هذه الخطوة في أعقاب قرار موديز خفض التصنيف الائتماني لسندات الحكومة المصرية إلى CAA1 من B3.

وقالت موديز في بيان إن هذه الخطوة تعكس بدرجات مختلفة تقلص قدرة الحكومة على مساندة البنوك واشتداد الصلة الائتمانية بين ميزانيات البنوك ومخاطر الائتمان السيادي. واضاف البيان ان ذلك يعكس ايضا خفض تقييم سقف الودائع بالعملة الأجنبية لمصر.

## الوليد الأول في قائمة أقوى 100 شخصية سعودية في «أرابيان بيزنس»

الأمير الوليد بن طلال

صُنف الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة، في المرتبة الأولى لقائمة «أقوى 100 شخصية سعودية» لعام 2012م التي تنشرها مجلة أرابيان بيزنس في نسختيها العربية والإنكليزية. وجاء في النسخة الانجليزية من المجلة «.. وبرغم من النجاح الذي يحققه الأمير الوليد بن طلال، لا توجد هناك أي اشارات عن اعتزامه الاكتفاء بهذا القدر من النجاح».

ويُعرف عن الأمير الوليد اهتمامه باستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة، تماشيا مع توجهات سموه التجارية والاقتصادية مما اكسبه شهرة عالمية حقيقية. وقد تم إدراج شركة المملكة القابضة في سوق الأسهم السعودي في عام 2007م.

ويملك الأمير الوليد نسبة 95 في المئة من الشركة حيث قام بتنويع محفظة استثمارات الشركة وحصصها الاستراتيجية طويلة الأمد في شركات معروفة محليا وعالميا وفي قطاعات عدة تشمل القطاع العقاري والقطاع الإعلامي والقطاع المالي وقطاع الفنادق وقطاع الصناعة وقطاع الطيران.

كما قامت العديد من المجلات والجهات بمنح سمو الأمير الوليد الكثير من الجوائز والألقاب تقديرا لإنجازاته على ما يزيد على عقد من الزمان.

ففي عام 2012م صنف الأمير الوليد في المرتبة الأولى لقائمة «أقوى 500 شخصية عربية» في مجلة أرابيان بيزنس في نسختيها العربية والإنجليزية وفي عام 2010م، تصدر الأمير الوليد قائمة مجلة أرابيان بيزنس «أقوى 25 رئيسا تنفيذيا في الخليج لعام 2010م». وحسب استفتاء قامت به مجلة أرابيان بيزنس تصدر الأمير الوليد قائمة «أقوى 100 شخصية عربية لعام 2010م»، وتصدر الأمير الوليد قائمة أكثر 50 شخصية عربية تاثيرا في العالم لعام 2009م في مجلة ذي ميدل إيست. وفي عام 2009م صُنف الأمير الوليد ضمن قائمة «كبار رجال الأعمال» لعام 2009م وذلك حسب تصنيف مجلة إيلان. وصُنف الأمير الوليد الأول في قائمة «رجال المال الـ12 الأكثر نفوذا في الشرق الأوسط لعام 2009م» وذلك حسب تصنيف مجلة انستيتوشيال انفيستور.